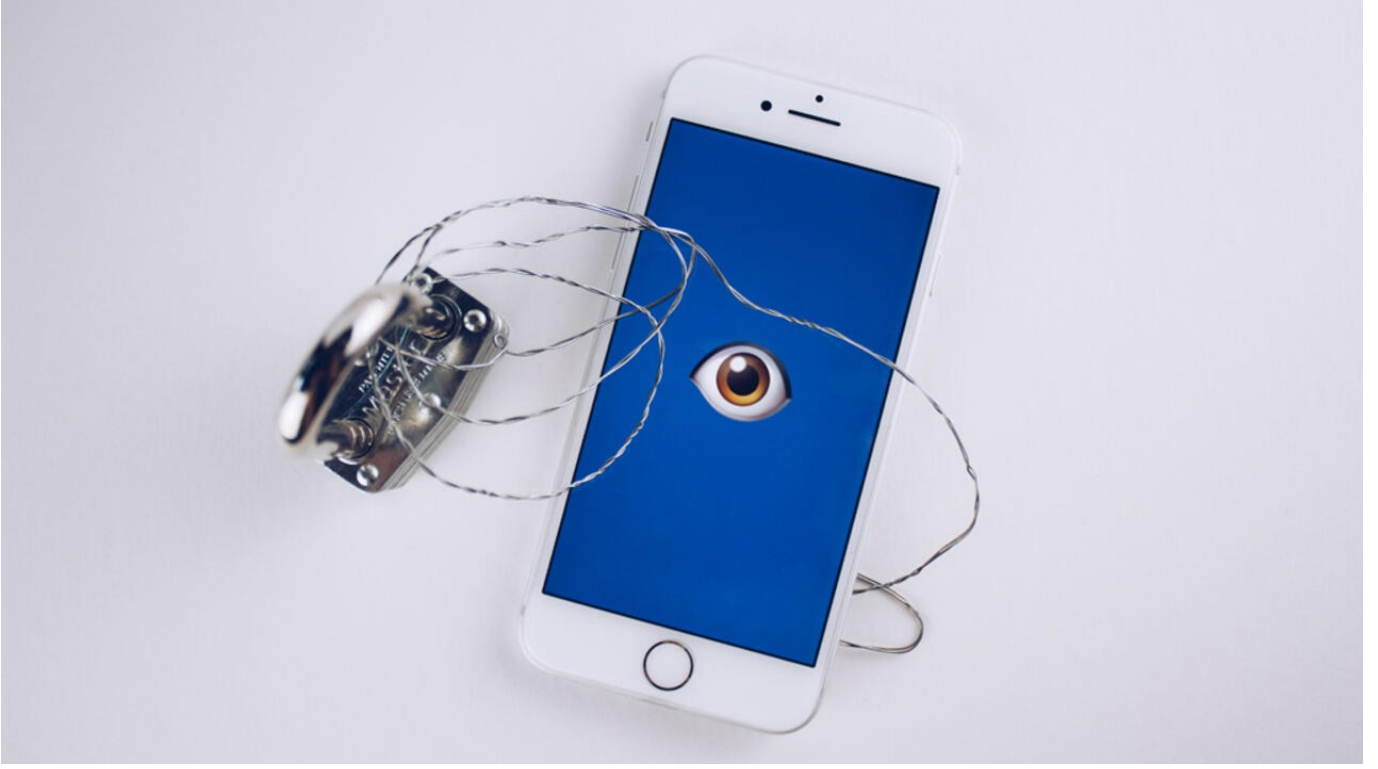


ذا هيل: شركة تجسس إسرائيلية سيئة السمعة تريد استغلال حرب غزة للعودة من جديد



نشر موقع ذا هيل الأمريكي مقالاً للكاتب جيسون بليسنيج، محلل أبحاث في معهد بوتوماك للدراسات السياسية، يسلط الضوء على محاولات شركة التجسس الإسرائيلية سيئة السمعة مجموعة إن أس أو استغلال الحرب في غزة للعودة من جديد.

يلفت الكاتب في مطلع تقريره إلى أن إدارة بايدن أدرجت في عام 2021 مجموعة «إن أس أو» في القائمة السوداء، وهي شركة إسرائيلية سيئة السمعة ببيع تكنولوجيا المراقبة التجارية المثيرة للجدل في جميع أنحاء العالم.

ضغوط تتزايد

لكن الضغوط تتزايد الآن على البيت الأبيض لعكس مساره. وتزعم جماعات الضغط التابعة للمجموعة الإسرائيلية وعديد من الحكومات الأوروبية أن برامج التجسس الخاصة بالشركة - وهي برامج لجمع بيانات الهاتف المحمول سراً - أصبحت لا غنى عنها في حرب إسرائيل ضد حماس.

لكن إزالة حالة القائمة السوداء لمجموعة «إن أس أو» سيكون خطأ؛ ذلك أن القيام بذلك من شأنه أن يدعم المراقبة غير المقيدة ويقوض الجهود الأمريكية الأوسع للحد من الشركات الأخرى التي تسمح باستخدامات غير ديمقراطية لبرامج التجسس.

ويتعين على واشنطن أن تقف بحزم للحفاظ على القيادة السياسية والأخلاقية التي تحتاجها لمكافحة إساءة استخدام برامج التجسس.

اتخذت الولايات المتحدة الخطوات اللازمة لمواجهة انتشار برامج التجسس وإساءة استخدامها. وبالإضافة إلى حظر مجموعة «إن أس أو»، أدرج البيت الأبيض أيضاً شركة «كانديو» في القائمة السوداء، وهي شركة تجسس إسرائيلية أخرى لها صلات بالقمع.

وفي يوليو 2022، أسقطت إدارة بايدن عملية الاستحواذ المحتملة على مجموعة «إن أس أو» من جانب مقال الدفاع الأمريكي «أل 3 هاريس». وفي مارس 2023، وسعت الإدارة جهودها بإصدار أمر تنفيذي يضع إرشادات جديدة بشأن الاستحواذ الفيدرالي على برامج المراقبة التجارية واستخدامها.

وبلغت الكاتب إلى أن الوكالات الحكومية الأمريكية تعد سوقاً كبيرة ومربحة لبائعي برامج التجسس. ويسعى البيت الأبيض إلى إعادة تشكيل السوق العالمية للمراقبة مقابل الإيجار من خلال الاستفادة من القوة الشرائية الفيدرالية.

ومع ذلك، فإن الإجراء الأمريكي وحده لا يكفي لتنظيم سوق برامج التجسس. وفي حين أن الاقتصاد الأمريكي قد يساعد في صياغة معايير وحوافز جديدة، إلا أن واشنطن لا تستطيع التحكم في العرض والطلب على برامج التجسس في البلدان الأخرى.

مكافحة إساءة استخدام برامج المراقبة

ويقول الكاتب إن الولايات المتحدة هي اللاعب الأكثر أهمية في مكافحة إساءة استخدام برامج التجسس، ولكن الإصلاح على مستوى السوق بالكامل يتطلب التنسيق مع الديمقراطيات الأخرى في الخارج. ويُعد السبب والكيفية التي يستخدم بها شركاؤنا الديمقراطيون برامج التجسس أمر بالغ الأهمية، والحرب بين إسرائيل وحماس تهدد بفتح الأبواب على مصراعها أمام المزيد من الانتهاكات.

منذ هجوم حماس في 7 أكتوبر، دخلت إسرائيل في شراكة مع مجموعة «إن أس أو» لتعزيز قدرات المراقبة العسكرية. وأفادت تقارير أن القوات الإسرائيلية تنشر برنامج التجسس «بيجاسوس» الذي أنتجته الشركة - والذي يصيب الأجهزة المحمولة دون تدخل المستخدم - لتتبع هواتف الإسرائيليين المختطفين، المقتولين أو المفقودين في أعقاب الهجوم. ومن غير المستغرب أن يجري أيضاً استخدام برنامج بيجاسوس للتنصت على هواتف نشطاء حماس المشتبه بهم.

ومع ذلك، فإن افتقار إسرائيل الواضح إلى القيود التي تحد من استخدامها لبرامج التجسس في غزة يثير المخاوف بشأن المراقبة الأوسع نطاقاً لجميع السكان الفلسطينيين. ومثل هذا السلوك المناهض للديمقراطية من جانب إسرائيل ليس بعيد المنال: فقد استهدف برنامج التجسس بيجاسوس نشطاء حقوق الإنسان الفلسطينيين في الماضي. والانخراط في مراقبة فلسطينية واسعة النطاق من شأنه أن يشكل سابقة مثيرة للقلق لانتهاكات واسعة النطاق لخصوصية غير المقاتلين، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات، والسلامة الشخصية أثناء النزاع.

ما يحدث في غزة من غير المرجح أن يبقى في غزة. وتؤثر ممارسات برامج التجسس الإسرائيلية بشكل كبير على ديناميكيات السوق الأوسع. وقد باعت الشركات الموجودة في إسرائيل أو المرتبطة بها منتجات مراقبة إلى 56 من أصل 74 حكومة محددة نشطة في سوق برامج التجسس بين عامي 2010 و2023.

وتمثل منتجات مجموعة «إن أس أو» وحدها ما يقرب من 40 بالمائة من انتهاكات الحقوق المدنية المشتبه بها من استخدام برامج التجسس الحكومية بين عامي 2015 و2021. واكتُشف برنامج بيجاسوس على أكثر من 450 جهازاً. ولم تخجل إسرائيل من إرسال أدواتها إلى الخارج: فقد جنت الحكومة الإسرائيلية فوائد اقتصادية ودبلوماسية من خلال تصدير برامج التجسس إلى كل من الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية.

فتح الباب أمام نشر برامج التجسس في الصراعات

ويوضح الكاتب أن الطريقة التي تستخدم بها إسرائيل برامج التجسس في حربها مع حماس - وكيف ترد الولايات المتحدة - تفتح الباب أمام الديمقراطيات الأخرى لنشر برامج المراقبة في الصراعات المستقبلية بالمثل. لقد أظهرت الديمقراطيات بالفعل شهية غير صحية لبرامج التجسس. ومن بين 90 دولة صُنفت على أنها ديمقراطيات من مشروع أصناف الديمقراطية في عام 2022، قامت 30 دولة على الأقل بشراء منتجات برامج تجسس للمراقبة غير القانونية. وهذا يعني أن الديمقراطيات تمثل حوالي 40 بالمائة من عملاء الحكومة في سوق برامج التجسس.

ويؤكد الكاتب أن سوء السلوك الإسرائيلي في غزة لن يؤدي إلا إلى تسريع وتطبيع هذا الاتجاه الخطير، لافتاً إلى محاولات الولايات المتحدة تحقيق تقدم دبلوماسي لوقف مد برامج التجسس من خلال تحفيز قواعد أكثر صرامة في الديمقراطيات الأخرى. لكن الفشل في توبيخ أي إساءة لبرامج التجسس في غزة - أو الأسوأ من ذلك، إزالة القيود المفروضة على مجموعة إن إس أو والشركات المماثلة - يؤيد ضمناً انتهاكات الحقوق المدنية من الديمقراطيات ويتنازل عن الأرضية الأخلاقية والسياسية العالية التي تقوم عليها الجهود الأمريكية ضد أدوات التجسس المتاحة تجارياً. والجدال بين شركاء الولايات المتحدة للامتثال يتطلب الرفض المستمر للاستخدام المطلق لبرامج التجسس، والحرب في غزة ليست استثناءً.

وتحتاج واشنطن إلى شركائها الديمقراطيين لأنها بالتأكيد لن تحصل على المساعدة من المستبدن في العالم. تعتمد الأنظمة الاستبدادية اعتماداً كبيراً على برامج التجسس للقمع. وعلى سبيل المثال، استخدمت المملكة العربية السعودية برنامج بيجاسوس في عام 2018 لمراقبة الاتصالات مع كاتب العمود في صحيفة واشنطن بوست جمال خاشقجي قبل مقتله المروع على يد عملاء سعوديين في إسطنبول. وبالمثل، استخدمت الإمارات العربية

المتحدة برامج تجسس في عام 2016 لاختراق ثم القبض على أحمد منصور، وهو ناشط في مجال الحقوق المدنية ومنتقد للحكومة.

وفي عالم يقوم فيه الخصوم المناهضون للديمقراطية بتقويض القيم الديمقراطية وتحدي النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، يحتاج البيت الأبيض إلى كل المساعدة التي يمكنه الحصول عليها من الديمقراطيات الأخرى.